

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

المصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد إسماعيل العمري
وعضوية القضاة السادة

أحمد المومني ، عبد الكريم فرعون ، محمد المحادين ، ناصر التل

المميز :- مساعد النائب العام / اربد .

المميز ضده :-

بتاريخ ٢٠٠٨/٥/١٢ قدم هذا التمييز للطعن في الحكم الصادر عن محكمة بداية جزاء اربد في القضية رقم (٢٠٠٨/١٢٦) فصل ٢٠٠٨/٤/٢ القاضي (يقول على أن لا يتولى وظيفة القضاء أو عضوية مجلس الأمة أو الوزارات)).

وبتلخص سبب التمييز بما يلي :-

خالفست محكمة الدرجة الأولى تطبيق أحكام المادة (٣٦٤/٣/ب) من قانون أصول المحاكمات الجزائية عندما قررت قبول طلب المميز ضده والحكم ببرد اعتباره وكان عليها أن تقضي ببرد الطلب كون أن المميز ضده قد أعيد الاعتبار إليه حكماً بعد مرور ثلاث سنوات من تاريخ دفعه للغرامة المحكوم بها وذلك بتاريخ ٢٠٠٤/٧/١٢ .

- لهذا السبب يلتزم المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً .
- بتاريخ ٢٠٠٨/٥/٢٢ قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب في نهايتها قبول التمييز شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المميز .

محكمة التمييز الأردنية

بصفتها : الجزائية

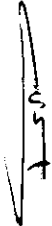
رقم القضية: ٢٠٠٨/٨٥٥

وحيث أن كل محكوم عليه بعقوبة جنحية الحبس استعريض عنها بالغرامة يعود له اعتباره حكماً بقوة القانون إذا لم يحكم عليه خلال ثلاث سنوات من تاريخ استبدالها دون أن يحكم عليه بعقوبة جنحية أو بعقوبة أشد ، وأن إعادة الاعتبار الحكمي وبقوة القانون يعني أن ليس لأي محكمة اختصاص وظرفي في هذه المسألة ما دام أن القانون تولى ترتيب آثاره دون حاجة لصدور حكم قضائي ، فإن مودى ذلك أنه كان يتوجب على محكمة بداية جزاء أريد أن تقضي ببرد الطلب المقدم إليها شكلاً لعدم الاختصاص الوظيفي ولما لم تفعل فيكون قرارها المطعون فيه مخالفاً للأصول والقانون ومستوجباً للقض .

لذلك نقرر نقض القرار المطعون فيه وإعادة الأوراق إلى مصدرها للتسير بال دعوى على هدي ما بيناه ومن ثم إجراء المقتضى .

قراراً صدر بتاريخ ٧ جمادى الآخرة سنة ١٤٢٩ هـ الموافق ٢٠٠٨/٦/١٠م

القاضي المسترئس



~~عضو~~

~~عضو~~

~~عضو~~

رئيس الديوان

دقة / ف. ش

